● أخبار قصيرة

مقترحات إيرانية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الصين في صناعة النحاس

أكد الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لصناعات النحاس، خلال اجتماع تشاوري للفاعلين الإقتصاديين مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي، ضرورة الارتقاء بالتعاون بين إيران والصين من مستوى التبادل التجاري إلى مستوى الاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا، مقدماً ثلاثة مقترحات استراتيجية لتطوير التعاون بين البلدين في صناعة النحاس، مشيراً إلى مكانة الصين باعتبارها أكبر مستهلك للنحاس في العالم، والدور الذي تضطلع به في تطوير الصناعات المتقدمة، مؤكداً على الإمكانات الواسعة للتعاون بين البلدين في سلسلة القيمة المضافة لصناعة النحاس. وطرح مصطفى فيض ثلاثة مقترحات استراتيجية، قائلاً: إن المشاركة في تطوير مناجم النحاس الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على نقل المعرفة والخبرات الفنية، وإنشاء مجمع لسلسلة القيمة المضافة للنحاس بهدف تطوير الصناعات المتقدمة الموجهة للتصدير، فضلاً عن التعاون في تصميم وتصنيع وتوفير المعدات اللازمة لصناعة النحاس مع التركيز على تعزيز القدرات المحلية في التصنيع، يمكن أن تشكل مجالات مهمة للتعاون الثنائي.

مقترح إيراني لربط أسواق الطاقة في شنغهاي

أعلن نائب وزير الطاقة عن طرح مبادرة جديدة من جانب إيران لإنشاء «كونسورتيوم الطاقة لمنظمة شنغهاي للتعاون»، مؤكداً أن إيران أعدّت مشروع مذكرة التفاهم والنظام الأساسي لهذا الكونسورتيوم وقدّمته إلى أمانة المنظمة، ومن المتوقع أن يُطرح بعد دراسته كأحد وثائق قمة قادة الدول الأعضاء. وأعرب مصطفى رجبي مشهدي، على هامش اجتماع وزراء الطاقة في منظمة شنغهاي للتعاون المنعقد حالياً في موسكو، عن أمله في أن يتم اعتماد هذه الوثيقة، بعد دراستها والموافقة عليها، بوصفها إحدى الوثائق الرسمية لقمة قادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

كما أشار نائب وزير الطاقة إلى المبادرة الإيرانية الرامية إلى تعزيز التكامل والربط بين شبكات الكهرباء في الدول الأعضاء بالمنظمة، وأضاف: أن وزارة الطاقة، في إطار استكمال هذه المبادرة، أعدّت مذكرة مفاهيمية تتضمن أربعة محاور رئيسة وأرسلتها إلى أمانة المنظمة، وتشمل تطوير الربط الكهربائي بين المناطق، وإنشاء إطار لسوق كهرباء إقليمية، وتعزيز التعاون التكنولوجي في مجال الشبكات الذكية، إضافة إلى تنظيم مؤتمر سنوي للكهرباء تابع لمنظمة شنغهاي للتعاون.

افتتاح ١١ مشروعاً في منطقة لامرد الإقتصادية الخاصة

أعلن الرئيس التنفيذي لمنطقة لامرد الاقتصادية الخاصة عن افتتاح ١١ مشروعاً عمرانياً بقيمة تتجاوز ألفي مليار تومان، مؤكداً أن ١٢ مشروعاً آخر، باستثمارات تزيد على ٣/٥ آلاف مليار تومان، سيدخل حيز التشغيل بحلول نهاية عام ٢٠٢٦.

ويُعدّ توفير الطاقة المستدامة، ومعالجة التحديات المتعلقة بالعملة الأجنبية، وتطوير البنى التحتية للنقل وإمدادات المياه، من أبرز المحاور التي جعلت هذه المنطقة نموذجاً للمناطق الاقتصادية الخاصة الأخرى. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية التي تواجه البلاد، يسعى مسؤولو المنطقة، من خلال تنفيذ المشاريع الأساسية والتنسيق مع الجهات الحكومية، إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة تُمكّن الصناعيين من مواصلة أنشطتهم.

الرئيس بزشكيان، خلال الندوة السنوية للسياسات النقدية وسعر الصرف:

الحكومة تسعى لتيسير مسارات الأسواق الإقليمية وإزالة العقبات

الوفاق/ أكد رئيس الجمهورية الدكتور مسعود بزشكيان، أمس الأحد، خلال مشاركته في «الدورة الـ٣٣ للندوة السنوية للسياسات النقدية وسعر الصرف» وبعد إحيائه ذكرى شهداء الحرب المفروضة الأخيرة، أن استمرار معدلات التضخم المرتفعة خلال السنوات الماضية يبعث على القلق، قائلاً: من غير الممكن ألا يكون هناك حل في العالم الذي نعيش فيه؛ فليس هناك طريق واحد فقط للخروج من هذه الأزمة، بل مئات الطرق لتجاوز هذا المأزق.

وأشار الدكتور بزشكيان إلى أوضاع استهلاك الغاز والكهرباء والطاقة، مضيفاً: نحن نسنّ القوانين لإيصال الغاز والكهرباء إلى جميع القرى، في حين أنه ربما كان إيصال أحد هذين المصدرين من الطاقة كافياً. واليوم فإن حجم الغاز والاحتياطيات والموارد المتاحة لدينا لا يتناسب مع حجم التوقعات التي أوجدناها، كما أن هناك اختلالاً واضحاً بين الموارد والاستهلاك.

وأكد رئيس الجمهورية، أن النمو من دون مراعاة التوازن بين الموارد والاستهلاك يعني خلق حالة من الاستياء واللاعدالة والإخلال بالقواعد والنظام الذي ينبغي أن نعمل على أساسه. وأضاف: لا نملك كميات كافية من الغاز، ومع ذلك نقوم بتوسيع شبكات إيصال الغاز إلى جميع القرى، ثم بعد أن تصبح حياة سكان القرى معتمدة على الغاز، نضطر في اليوم التالي إلى قطعه بسبب نقص الموارد.

ضرورة إصلاح آليات تخصيص الموارد

كما أشار الدكتور بزشكيان إلى دور النظام النقدي في تخصيص الموارد، موضحاً: أن كيفية جمع الأموال، والجهات التي تُخصص لها، والتكنولوجيا التي توضع في خدمتها، والمناطق التي تُنفق فيها، ومستوى الجودة الذي تُستخدم به، كلها أمور تقع ضمن مسؤوليتنا ومسؤوليتكم، ويجب اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، مؤكداً ضرورة إصلاح آليات تخصيص الموارد، قائلاً: عندما نريد إعادة بناء البلاد، ينبغي أن نحدد ما إذا كان الاستثمار يجب أن يتجه إلى صناعة الفولاذ ومصانع الحديد والصلب، أم إلى الدوائر المتكاملة ICs، والتقنيات الحديثة، والعلوم المتقدمة. وتابع: إن النتائج التي نحصل عليها ترتبط مباشرة بالمجالات التي نستثمر فيها. فإذا استثمرنا في العلم والمعرفة والإبداع، فإننا سنجني مزيداً من المعرفة والإبداع. أما إذا اتجهت الاستثمارات إلى المجالات الأبسط، فإن طاقات المجتمع وعقول أبنائه ستتجه هي الأخرى إلى تلك المسارات.

وأضاف الدكتور بزشكيان: أن هناك أحياناً شعوراً بالفخر بامتلاك أكبر عدد من مصانع الإسمنت أو منشآت التجميع والتركيب، وفي مثل هذه الظروف تصبح القوى العاملة في البلاد مبدعة في أفضل الحالات ضمن مجالات مثل تجميع السيارات، أو إنتاج الحديد والصلب، أو الصناعات التي تم الاستثمار فيها. وهذا الكلام لا يعني أن صناعة الحديد أو الإسمنت سيئة، بل المقصود ضرورة تحقيق التوازن بين الهدف الذي نسعى للوصول إليه وبين القوى التي يتم جذبها وتدريبها وتعليمها.

مدني زاده: ينبغي أن يكون سعر فائدة الودائع قصيرة الأجل أعلى من الودائع طويلة الأجل بما يضمن قدرته على جذب السيولة في المدى القصير

ضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة وتوسيع الأسواق الإقليمية

وأكد رئيس الجمهورية أنه يجب بناء مستقبل مشرق، وبالقوة يمكن تحقيق مثل هذا المستقبل. وأضاف: قد يُقال بناءً على الاتجاهات الحالية، إن إصلاح الوضع الإقتصادي يستغرق سنوات طويلة، إلا أنه يعتقد أنه إذا تضافرت الجهود وتم إشراك الشعب والعمل ليل نهار، فمن الممكن اختصار مسار يمتد لعشر سنوات إلى عام واحد، موضحاً: أن العدو كان يعتقد أنه في حال حدوث نقص أو مجاعة، فإن الشعب سيخرج إلى الشوارع، إلا أن الله تعالى وفق، وتم توفير الدعم اللازم، وتمكنت الحكومة من الصمود بقوة، كما قام البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات المعنية بإدارة الأوضاع بشكل يومي.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة وتوسيع الأسواق الإقليمية، قائلاً: يجب أن نرى التكنولوجيا ونُصلح طريقة تفكيرنا ونفتح الأسواق الإقليمية أمام البلاد. وتسعى الحكومة إلى تيسير مسارات الأسواق الإقليمية حتى يتمكن القطاع الخاص والتجار من العمل والتجارة بسهولة، مضيفاً: أن الحكومة ستعمل على تحديد وإزالة العقبات واللوائح التي تعيق النشاطات الاقتصادية.

سعر فائدة الودائع القصيرة الأجل وجذب السيولة

من جانبه، أوضح وزير الإقتصاد والشؤون المالية، أن سعر فائدة الودائع طويلة الأجل، الذي يعطي إشارة للتضخم، يجب ألا يكون مرتفعاً بأي حال، في حين ينبغي أن يكون سعر فائدة الودائع قصيرة الأجل أعلى من الودائع طويلة الأجل، بما يضمن قدرته على جذب السيولة في المدى القصير.

وقال علي مدني زاده، على هامش الاجتماع: فيما يتعلق بالمبالغ التي حصلت عليها الحكومة من البنك المركزي خلال فترة الحرب المفروضة، إنه في أواخر العام الماضي تم الحصول على ٢٠٠ ألف مليار تومان من البنك المركزي بهدف تمكين دفع الرواتب في أسرع وقت ممكن، وقد تم تسوية جزء من هذا المبلغ خلال ١٠ أيام. وأضاف: أن جزءاً آخر من هذه الموارد كان متعلقاً بتمديد الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بشدة خلال ظروف الحرب، وكذلك الضمانات الجمركية، حيث كان هذا التمديد لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر، وهو ما يجري حالياً استرداده وتعود موارده إلى الدولة، مؤكداً أن هذه الأموال لم تكن من موارد البنك المركزي، بل من حسابات الحكومة نفسها لدى الخزانة، وبما أن جميع حسابات الحكومة لدى البنك المركزي، فقد تم استخدام موارد الدولة ذاتها.

واختتم وزير الاقتصاد بالإشارة إلى أن السياسات النقدية وسعر الصرف وبرامج تطوير الإنتاج والتجارة تهدف جميعها إلى إعادة الاستقرار الإقتصادي بشكل سريع.

همتي: رغم التحديات القائمة فإن هناك أملاً في تجاوز المشكلات بفضل الدور الذي يضطلع به البنك المركزي في متابعة القضايا الإقتصادية

إضافة ٤/٥ مليار دولار إلى الاحتياطات النقدية

من جهته، أوضح رئيس البنك المركزي، في رسالة مصوّرة خلال حفل الافتتاح، أنه ينبغي في الوقت الراهن تقديم صورة واقعية عن اقتصاد البلاد، مشيراً إلى أن الإقتصاد الإيراني يواجه تحديات متعددة، تشمل مشكلات هيكلية داخلية وأخرى ناجمة عن ضغوط سياسية مفروضة من خارج البلاد.

وقال عبدالناصر همتي: أن تجمّع عوامل مثل الحرب والعقوبات الظالمة جعل الإقتصاد يواجه تحديات جدية، مؤكداً أن مسألة معيشة المواطنين وتوفير احتياجاتهم الأساسية تأثرت بشكل كبير نتيجة تأثير العقوبات على مختلف القطاعات الاقتصادية، مشيراً الى أن هذه المؤسسة لا تستطيع وحدها السيطرة على التضخم في البلاد، موضحاً: أن السياسات المالية تقع ضمن مسؤولية منظمة التخطيط والميزانية ووزارة الشؤون الإقتصادية والمالية، في حين تتولى وزارة الصناعة والمعادن والتجارة السياسات الصناعية، مشدداً على ضرورة تنسيق جميع القطاعات الإقتصادية بشكل كامل.

وأشار همتي، في تقرير حول مؤشرات الإقتصاد الكلي وتأثيرات التوترات الأخيرة في البلاد، إلى أن الأوضاع الحالية تتطلب جهداً كبيراً، مبيناً: أن آخر معدل للتضخم السنوي في نهاية شهر مايو بلغ ٥٣٪، بينما وصل نمو السيولة في نهاية الشهر نفسه إلى ٥٢٪، وهي معدلات متقاربة.

تراجع نمو السيولة وضبط التضخم

هذا وواصل رئيس البنك المركزي شرح الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي وتوضيح سياسة توحيد سعر الصرف، مؤكداً أنه رغم التحديات القائمة، فإن هناك أملاً في تجاوز المشكلات بفضل الدور الذي يضطلع به البنك المركزي في متابعة القضايا الإقتصادية.

وأضاف: أن تحقيق ذلك يتطلب تقارب السياسات النقدية والمالية والتجارية والصناعية والمصرفية، بحيث تُدار جميع هذه الجوانب بشكل متكامل وتحت إشراف الحكومة. وأشار إلى أن المسار الذي بدأ والتفاهمات التي تم التوصل إليها سيقودان تدريجياً إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية وتوجهها نحو الأفضل.

وفي ما يتعلق بإدارة سوق الصرف خلال ظروف الحرب وآفاق الموارد النقدية في المستقبل، أوضح همتي أنه منذ بداية الحرب وحتى الآن تمكّن البنك المركزي من تجميع ٤/٥ مليارات دولار من الاحتياطات النقدية، ما أدى إلى تعزيز احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية. وبيّن أن هذا الإجراء جاء نتيجة توقع احتمال استمرار الحرب لفترة طويلة، مع إعطاء الأولوية القصوى لتأمين السلع الأساسية والأدوية للمواطنين.

واختتم رئيس البنك المركزي بالتأكيد على أنه وفق السياسات النقدية الحالية واستمرار النهج الجديد في إدارة سوق الصرف، فإن الهدف هو الانتقال تدريجياً من إدارة الأزمات إلى إدارة التنمية، وهو أمر ممكن التحقيق.

تعزيز الدبلوماسية الإقتصادية وتوسيع الأسواق التصديرية

ارتفاع صادرات السلع من محافظة كيلان بنسبة ١٦٪

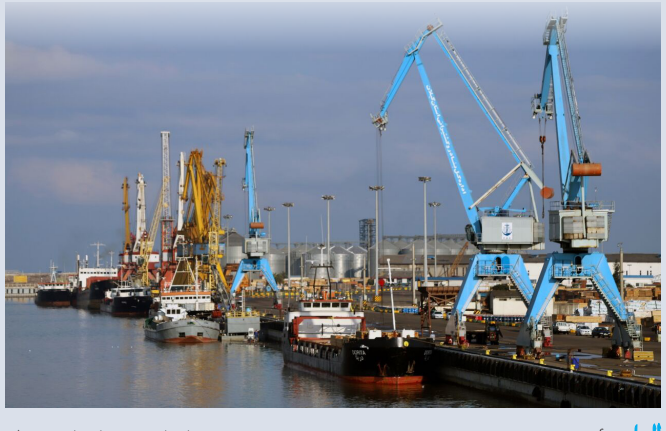

الوفاق/ أعلن المدير العام للصناعة والمعادن والتجارة في محافظة كيلان عن ارتفاع صادرات السلع من هذه المحافظة بنسبة ١٦٪، موضحاً: أنه تم منذ بداية العام الجاري تصدير ٤٥٩ ألف طن من السلع، مقارنة بـ٣٩٤ ألف طن في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال تيمور بورحيدري، أمس الأحد، خلال اجتماع تطوير الصادرات غير النفطية في محافظة كيلان: إن واردات المحافظة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بلغت ٥٤٥ ألف طن من السلع بقيمة ٤٥٩ مليون دولار، ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠٪ من حيث الوزن و٣٧٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مضيفاً: أن عدد بطاقات العمل التجارية الصادرة والمجددة خلال الشهرين الأولين من العام الحالي بلغ ١٠٧ بطاقات، حيث تم إصدار ٤٩ بطاقة جديدة وتجديد ٥٨ بطاقة.

وأوضح: أن أهم الإجراءات المنفذة والجارية في مجال التجارة الخارجية تشمل عقد اجتماعات افتراضية مع الملحقين التجاريين في دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (كازاخستان، أوزبكستان، أرمينيا، بيلاروسيا وروسيا)، إضافة إلى الملحقين التجاريين في دول الخليج الفارسي (سلطنة عمان، قطر، العراق وتركيا)، مشيراً إلى أن هناك خطة لعقد اجتماعات مماثلة مع بقية الدول المستهدفة للتصدير خلال العام الجاري.

وبيّن بورحيدري أنه خلال العام الماضي تم تنظيم مؤتمر حول «توضيح فرص وتحديات اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي» في المنطقة الحرة في أنزلي بهدف استفادة التجار والصناعيين من التعرفة الجمركية الصفرية لأكثر من ٨٠٠ سلعة مشمولة في الاتفاقية، كما سيتم هذا العام تنظيم مؤتمر للاحتفال باليوم الوطني للصادرات وتكريم المصدّرين النموذجيين في محافظة جيلان بهدف تعزيز حوافز الفاعلين الإقتصاديين.

وأضاف المسؤول عن المشاريع الاستراتيجية لتطوير الصادرات غير النفطية في إيران في محافظة أستراخان الروسية، أن خطته المقترحة تعتمد على ثلاثة محاور، أبرزها تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للمحافظة من خلال الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي، ما قد يجعل جيلان الذراع التنفيذي لوزارة الصناعة والتجارة في التعاون مع أستراخان وتفعيل الإمكانات التجارية للمحافظة.